اقتصاد

الأردن: طحين الخبز يتحول إلى علف

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

قال مسؤول بوزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إنه في سياق الإجراءات المتخذة للمحافظة على مخزون القمح والتحوط على الكميات الممكنة في مواجهة الظروف العالمية، فقد كثفت الجهات الرقابية حملاتها على المخابز والمطاحن لضبط استخدامات الطحين لإنتاج الخبز والمنتجات الأخرى وعدم استخدامه لغايات غير مشروعة. ووفقا للمسؤول ذاته الذي رفض ذكر اسمه، فإنه تم ضبط العديد من حالات التلاعب بمادة الطحين واستخدامها مادةً علفيةً للمواشي والدجاج بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف عالميا، حيث يقوم بعض المستثمرين في قطاع الثروة الحيوانية وأصحاب المزارع بشراء الطحين المدعوم واستغلال الفارق الكبير في الأسعار .

وأضاف أنه جرت إحالة الأشخاص الذين ضُبطوا إلى المدعي العام، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم وفرض غرامات مالية تصل إلى 42 ألف دولار واسترداد فروقات الدعم بمبالغ كبيرة. وبهذه الحالة، تعود السوق السوداء للأعلاف والقمح إلى الظهور من جديد رغم الجهود التي بذلت في السنوات السابقة للسيطرة عليها والحد منها على أقل تقدير. وتبيع الحكومة الطحين للمخابز حاليا بحوالي 173 دينارا للطن (244 دولارا)، حيث تعهدت الحكومة بالمحافظة على أسعار الخبز من دون تغيير حتى نهاية العام الحالي رغم الكلف الإضافية الكبيرة لإنتاجه.

ووفقا لبيانات حكومية، تقدر تكلفة إنتاج كيلو الخبز الواحد بناء على هذه الأسعار بـ55 قرشا، ويباع بالسعر المدعوم بـ32 قرشا . وقال المسؤول الأردني إن بلاده رفعت مخصصات دعم مادة القمح في ضوء ارتفاع أسعارها عالميا للمحافظة على أسعار الخبز وتفادي ارتفاعها خلال الفترة المقبلة . وأضاف أن قيمة الدعم المقدم لكل طن من الطحين (1000 كغم) تبلغ حاليا حوالي 165 دينارا، أي نحو 231 دولارا، وذلك بسبب ارتفاع أسعار القمح إلى حوالي 500 دولار للطن منذ عدة أشهر، مشيرا إلى أن الحكومة اشترت كميات إضافية مؤخرا قدرها 180 ألف طن من مناشئ مختلفة وبسعر تجاوز معدلات الشراء السابقة، منها 60 ألف طن من الهند لأول مرة. وبيّن أن أسعار القمح ارتفعت من 300 دولار إلى 500 دولار، ما رفع العبء المالي الذي تتحمله الخزينة لتثبيت أسعار الخبز حتى نهاية العام الحالي، حيث تم شراء آخر مناقصة بمبلغ 490 دولارا للطن بحجم 60 ألف طن، من أصل دعوة العطاء التي كانت محددة بـ120 ألف طن .

وفي حال ظلت الأسعار على ارتفاع، فإن مقدار الدعم السنوي لمادة القمح سيزيد عن 230 مليون دولار، على أساس أن معدل الاستهلاك السنوي من هذه المادة يصل إلى مليون طن. ويستورد الأردن نحو 95% من احتياجاته من القمح من الأسواق العالمية، بموجب مناقصات تطرح باستمرار من خلال حساب تجاري لدى وزارة المالية، وتديره وزارة الصناعة والتجارة . ومؤخرا، اتفق الأردن ومصر والإمارات على زراعة مساحات واسعة بالقمح، في إطار الاتفاق الثلاثي لتعزيز الأمن الغذائي ومواجهة المخاطر التي تهدده على المستوى العالمي.

(يونغ يوان جي/فرانس برس)

انخفاض حاد في عملة كوريا الجنوبية

انخفضت قيمة عملة كوريا الجنوبية، أمس الخميس، إلى نحو 1,300 وون مقابل الدولار الأميركي للمرة الأولى منذ ما يقرب من 13 عاماً وسط مخاوف متزايدة بشأن تشديد السياسة النقدية العالمية والركود الاقتصادي.

أدلى وزير المالية تشو كيونغ-هو بتعليق شفهي لإيقاف تراجع العملة الوطنية، قائلاً إن سلطات الصرف الأجنبي ستتخذ خطوات لتحقيق الاستقرار في سوق العملات، إذا لزم الأمر، لتقليل توتر السوق الناجم عن ضعف الوون.

وأضاف في اجتماع مع الوزراء المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية «ستبذل الحكومة أيضا جهودا سياسية لتخفيف الاختلالات بين العرض والطلب في السوق».

وقد أغلقت العملة المحلية عند 1,301,80 وون مقابل الدولار، بانخفاض 4,50 وون عن الجلسة السابقة. ويعد هذا أدنى إغلاق منذ 13 يوليو/ تموز 2009.

لقطات

كوريا الجنوبية تسعى إلى كبح التضخم

شدد مسؤول كبير في البنك المركزي أمس، على أهمية منع توقعات ارتفاع التضخم، حيث تكافح البلاد مع ارتفاع الاسعار وسط ارتفاع تكاليف الطاقة والسلع. أعرب نائب محافظ بنك كوريا لي سونغ-هون عن مخاوفه من ان ضغط التضخم لا يزال مرتفعا في الوقت الحالي، مستشهدا بعوامل مثل الحرب الروسية المستمرة في أوكرانيا التي أدت إلى تفاقم اضطرابات سلسلة التوريد. وقال في مؤتمر في سيول: «باعتباره مفوضًا بالحفاظ على استقرار الاسعار يجب على بنك كوريا المركزي ان يتعامل بشكل استباقي مع إعطاء الاولوية في سياسته النقدية لمنع ارتفاع الاسعار من ان يؤدي إلى توقعات تضخم غير مستقرة».

نمو التجارة في منطقة شينجيانغ الصينية

تشهد منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم بشمال غربي الصين ارتفاعا في التجارة الخارجية بالتزامن مع زيادة رحلات قطارات الشحن بين الصين وأوروبا، وبناء وتطوير الموانئ البرية ومناطق التخزين الجمركي المتكاملة. وسجلت المنطقة أكثر من 67,4 مليار يوان (حوالي 10 مليارات دولار) في التجارة الخارجية خلال الاشهر الخمسة الاولى من العام 2022، بزيادة نسبتها 30,9 بالمائة على اساس سنوي.

وقالت جمارك أورومتشي، حاضرة المنطقة، إنه في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مايو/ أيار الماضيين، أجرت شينجيانغ تبادلات تجارية مع 157 دولة ومنطقة. ويوجد في شينجيانغ اثنان من الموانئ الاربعة الرئيسية في البلاد لخدمات قطارات الشحن بين الصين وأوروبا.

إيران تطور قطاع الترانزيت

أكد النائب الأول للرئيس الإيراني محمد مخبر، على تطوير قطاع الترانزيت باعتباره قطاعا مربحا وموفرا لفرص العمل في البلاد، مؤكدا أن قطاع الترانزيت في إمكانه أن يشكل بديلا مناسبا لعائدات النفط. وأشار مخبر في اجتماع لمجموعة عمل الترانزيت في البلاد مساء أول من أمس، إلى موقع إيران الجغرافي الاستثنائي، واعتبر أن الترانزيت إحدى المزايا الرئيسية للبلاد، وأعلن عن الجهود الجادة التي تبذلها الحكومة لتطوير الترانزيت.

صندوق النقد يراقب تداعيات غلاء الغذاء على المنطقة العربية

الرباط ـ **العربي الجديد**

قالت نائبة المدير العام لصندوق النقد الدولي، كيتا كوبيات، إن المؤسسة المالية الدولية منكبة على مراقبة ودراسة مساهمة ارتفاع أسعار الغذاء وسلاسل التوريد على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأفادت المسؤولة في كلمة لها بمناسبة انعقاد مؤتمر أمس الخميس بالرباط، حول «التحول الاقتصادي: اغتنام الفرص في ظل الأزمة»، بأنه لا يجب إغفال تنامي الفقر والفوارق في العالم. وأشارت في المؤتمر، المنعقد بشراكة بين صندوق النقد الدولي ومجلة الصندوق وبنك المغرب، إلى أن الأزمة الصحية أفضت إلى الزج بـ75 مليون شخص في أقصى حالات الفقر عبر العالم. وأضافت أن ارتفاع الأسعار الناجم عن الحرب في أفريقيا، سيؤدي إلى تفاقم الفقر. وأكدت أن صندوق النقد منكب على دراسة كيف يساهم ارتفاع أسعار الغذاء وتوريده في زيادة انعدم الأمن الغذائي. وخصت بالذكر المنطقة العربية، وهو ما برر ته بكون الغذاء يمثل حوالي 40 في المائة من الإنفاق. ونبه الخبراء المشاركون في المؤتمر إلى أن الأزمة الحالية الناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا، كبحت التعافي الاقتصادي، وعقّدت وضعية البلدان التي لا تتوفر على هوامش مالية وترزح تحت وقع مديونية مرتفعة. وفي رصد لتأثيرات الأزمة الحالية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي تقلص هوامش المناورة الموازنية بالنسبة للدول التي تعرف مديونية مرتفعة، في الوقت نفسه الذي يفترض أن تواجه ارتفاع التضخم والتعاطي مع المخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي.

ويؤكد خبراء الصندوق في تقاريرهم أن أسعار الغذاء تمثل 60 في المائة في ارتفاع التضخم الشامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي، مترقبين أن يصل إلى 13,9 في المائة. وترتهن العديد من البلدان في المنطقة لمشتريات الغذاء من الخارج، حيث يمثل حوالي 20 في المائة من مجمل الواردات، كما أن الغذاء يشكل حوالي 33 في المائة في المتوسط في سلة الاستهلاك. ويؤكد خبراء الصندوق أن غلاء السلع الأساسية ستكون له تأثيرات سلبية على الحسابات الخارجية للبلدان المستوردة للبترول، حيث يتوقعون أن ينخفض الرصيد الجاري بنقطة واحدة من الناتج الإجمالي المحلي في المتوسط.

هل تفلس ألمانيا؟

مصطفى عبد السلام

السؤال بالطبع صادم لأسباب كثيرة، فألمانيا ماكينة العالم الصناعية، والقوة الصناعية الأولى في أوروبا، ولولا مساندتها ودعمها القوي لانهارت دول عدة في القارة مثل قبرص واليونان وغيرهما من الدول التي واجهت خطر التعثر وكادت أن تفلس.

وصادرات السلع الألمانية تجاوزت 1375,5 مليار يورو في 2021، واقتصاد ألمانيا أحد أكبر اقتصادات العالم حيث يحتل المركز الرابع من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، وألمانيا واحدة من مجموعة السبع الكبرى، ومقر للشركات العالمية العملاقة، خاصة المتخصصة في صناعة السيارات.

لكن لم هذا السؤال الصادم؟

الإجابة تكمن في التحديات الشرسة والخسائر الفادحة التي تواجه الاقتصاد الألماني، فجائحة كورونا كبدته خسائر تجاوزت نحو 330 مليار يورو، وألمانيا تواجه موجة تضخم عاتية بسبب قفزات أسعار الطاقة والأغذية حيث ارتفع المعدل خلال مايو إلى أعلى مستوياته منذ ما يقرب من نصف قرن. كما تواجه اضطرابات في سلسلة التوريد والخدمات اللوجستية نتيجة للحرب.

ومن المتوقع أن يتكبد الاقتصاد الألماني خسائر تقارب 230 مليار يورو في 2022 و2023 إذا توقفت إمدادات الغاز الروسي فجأة، أو ما يعادل 6,5% تقريباً من الناتج المحلي، ومقاطعة ألمانيا للغاز الروسي ستؤدي إلى تراجع في نسبة النمو بنحو 2,2%، كما أنها ستؤدي إلى فقدان 400 ألف فرصة عمل.

لكن الخطر الأكثر فداحة هو ما يحدث هذه الأيام، فألمانيا تتعرض لأزمة طاقة عنيفة ربما لم تتعرض لها منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تواجه ندرة شديدة في مصادر الطاقة حيث تعتمد على الغاز والنفط الروسي الذي يغطي نحو 55% من احتياجاتها، وبسبب الأزمة عادت ألمانيا إلى استخدام الفحم لتوليد الكهرباء.

ولذا حذرت فدرالية الصناعة الألمانية (BDI) من أن تبعات أي توقف مفاجئ لتدفق الغاز الروسي سيكون لها نتائج كارثية على الاقتصاد، بل توقعت بأن يعرف الاقتصاد أكبر انكماش في تاريخه إن أُوقف استيراد الغاز الروسي من دون إيجاد بدائل. الفترة المقبلة صعبة للاقتصاد الألماني كما هو الحال مع الاقتصادات الكبرى خاصة إذا استمرت الحرب، وحظر التحالف الغربي النفط والغاز الروسي، وقد تتعرض ألمانيا لأزمة حادة، لكنها لن تدفع البلاد إلى حافة الإفلاس، خاصة إذا ما سارعت في إيجاد بدائل للغاز الروسي، وبنت موانئ لاستقبال الغاز المسال، فالاقتصاد الألماني قوي وقادر على امتصاص أي صدمات مع ضخامة موارده خاصة من أنشطة التصدير والسياحة والاستثمارات الأجنبية.

ديون

ورطة مصر المالية: تعثر مفاوضات القروض الصينية

لن تصدر مصر سندات بالعملة الصينية، بعد فشل المفاوضات بين البلدين، وتزايد التعقيدات المرتبطة بالوديعة الصينية في البنك المركزي المصري التي لم تُستخدم لدعم التجارة المتبادلة

القاهرة ـ **عادل صبري**

توقفت المباحثات بين مصر والصين بشأن إصدار سندات بالعملة الصينية «اليوان»، إلى أجل غير مسمى. وأكدت مصادر في مجلس الأعمال المصري الصيني، فشل المباحثات بين وزارة المالية، والمسؤولين الصينيين، في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن طرح السندات، لأسباب فنية جوهرية، تحول دون طرح بيع السندات في بورصتي شنغهاي وشينزن. طلبت السلطات الصينية من البنك المركزي المصري تفعيل اتفاق وقعه الطرفان عام 2016، باستخدام «اليوان» كعملة متداولة في البنوك المحلية، من خلال وديعة بالبنك المركزي، تبلغ قيمتها 18 مليار يوان (2,62 مليار دولار). وأشارت المصادر إلى أن البنك المركزي استغل الوديعة، كاحتياطي نقدي، دون أن يمكن الشركات المصرية أو الصينية من السحب منها لتمويل صفقات التبادل التجاري بين البلدين. ظهرت آثار مشكلة تعطيل الاتفاق بعد تعليمات البنك المركزي للبنوك، بمنع تمويل استيراد البضائع من الخارج، من دون تدبير العملة الصعبة، ووضع أغلب المنتجات الواردة من الصين على قوائم المحظورات، في وقت تحتل فيه البضائع الصينية المرتبة الأولى في الواردات الأجنبية طوال 10 أعوام، وهي في ازدياد بنسب تصل إلى 20 في المائة سنوياً، حتى بلغت 16 مليار دولار عام 2021.

رفض البنك المركزي المصري طلبات الشركات بالحصول على اليوان، كبديل للدولار، لتنفيذ صفقاتهم، بما استدعى تدخل شركات صينية، في منطقة السويس الاقتصادية، وأخرى مشاركة في صناعة الجلود والغزل والنسيج ومعدات طبية وعقارية، لمطالبة الحكومة بتمويل شراء مدخلات الإنتاج الصينية باليوان. فضل البنك المركزي اختزان اليوان، رغم أن الاتفاق مع الجانب الصيني ينص على توظيفه في تسهيل الحركة التجارية والاقتصادية بين البلدين. كما وافقت الصين في الاتفاق على إقراض مصر، نحو مليار دولار، وضعته في حسابها، عند تأسيس البنك الآسيوي للتنمية، الذي أنشأته الصين لدعم مشروعات واقعة على مسار «الحزام والطريق»، الذي تتبناه الصين، بالإضافة إلى إقراض البنك الأهلي 700 مليون دولار لتمويل مشروعات مصرية صينية، بالعاصمة الإدارية، حيث تستثمر أكبر شركة مقاولات حكومية صينية مبلغ 1,2 مليار دولار في البرج الأيقوني، وعمارات الوزارات.

ويلزم الاتفاق مصر بوضع اليوان الصيني في قوائم شراء وبيع العملة الصعبة بالبنوك المحلية، وتسعيره وفقاً لحالة السوق، مربوطاً بالدولار، أسوة بالعملات الصعبة، بعد أن أقر البنك وصندوق النقد الدوليان استخدامه كوحدة حسابية دولية، والبنوك المركزية. رغم عدم بيع اليوان للجمهور، امتنعت البنوك في الآونة الأخيرة عن تحديد سعره على شاشات البيع، بسبب تدهور قيمته، منذ 22 مايو/ أيار الماضي، مع تطبيق الحكومة الصينية سياسات مالية، فكت ارتباط عملتها بالدولار. وبينت المصادر وجود نقاط خلافية، بين الطرفين، عندما اشترطت البنوك الصينية قيام مؤسسات مالية آسيوية بإعادة تقييم الحالة المالية لمصر، بعد رفضها التقييمات المالية، التي تصدرها المؤسسات الغربية، التي تعتمد الحكومة على شهاداتها للتقييم المالي، وعلى رأسها ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش. وتحصل مصر دورياً على تقييم من المؤسسات الثلاث، قبل عمليات طرح سنداتها الدولية، عدا ما أصدرته بالين الياباني، في مارس/ آذار 2022، حينما طرحت سندات «الساموراي»، بقيمة 60 مليار ين (500 مليون دولار)، بضمان وإصدار بنك سو ميتو مويتسوي الياباني. يؤكد مصطفى إبراهيم عضو جمعية رجال الأعمال أن مصر تأخرت كثيراً، في توظيف استخدام اليوان، كعملة تداول، لخدمة حركة التبادل التجاري بين البلدين، مشيراً إلى إمكانية توظيفها، في التخفيف عن ضغوط المستوردين على الدولار، وتشجيع المصدرين على زيادة مبيعاتهم في الأسواق الصينية، في حالة تحصيلهم قيمة الصادرات باليوان.

كان وزير المالية المصري، محمد معيط، قد عقد اجتماعاً بسفير الصين في القاهرة، ليانغ لي تشيانغ في 11 مايو الماضي للاتفاق على دعم الحكومة الصينية إصدار «سندات الباندا»، لمساعدة مصر في تمويل نفقات الموازنة لعام 2022-2023، والتي تبدأ مطلع الشهر المقبل. ورغم تصريح وزير المالية الأحد بتأجيل طرح سندات دولارية في الخارج، لمدة قد تصل إلى 4 أشهر، إلا أن خبراء أشاروا إلى صعوبة طرح أية سندات مصرية باليوان، في بورصتي شنغهاي وشينزن، لمدة عام على الأقل، لمرور الاقتصاد الصيني بحالة من عدم الاستقرار، أدت إلى تراجع اليوان بشكل حاد، أمام الدولار واليورو. وفي 22 إبريل/ نيسان الماضي، سمحت الحكومة الصينية بخفض عملتها لأول مرة، منذ عام 2015، حينما شهدت تراجعاً حاداً في أداء بورصاتها المحلية، أدى إلى تراجع الاحتياطي النقدي من 4 تريليونات دولار إلى 3,2 تريليونات دولار.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

سياح صينيون في الأقصر (رينشارد يكر/Getty)

3,2

في 22 إبريل/ نيسان الماضي، سمحت الحكومة الصينية بخفض عملتها لأول مرة، منذ عام 2015، حينما شهدت تراجعا حادا في أداء بورصاتها المحلية، أدى إلى تراجع الاحتياطي النقدي من 4 تريليونات دولار إلى 3,2 تريليونات دولار.

زراعة

القمح يتراجع في «سلّة غذاء سورية»

غازي عنتاب ـ **امين العاصي**

تواجه زراعة القمح في محافظة الحسكة التي كانت إلى وقت قريب «سلّة غذاء سورية» تراجعا مطّردا نتيجة العديد من العوامل التي كان لها تأثير سلبي على بقية الزراعات في عموم منطقة شرقي نهر الفرات الخاضعة لـ «الإدارة الذاتية» ذات الصبغة الكردية في شمال شرقي سورية. ولا تزال مراكز استلام القمح التابعة لهذه الإدارة تتسلم المحصول من الفلاحين وبالتالي لم تظهر بعد أرقام الإنتاج لهذا الموسم، إلا أن المعطيات تؤكد أن الانهيار لم يتوقف لهذه الزراعة الاستراتيجية. وكانت محافظة الحسكة تسهم وحدها بنحو 65% من إنتاج القمح في سورية قبل العام 2011، والذي كان يصل إلى أكثر من 4 ملايين طن في الموسم الواحد قبل أن يتراجع خلال السنوات الفائتة إلى نحو مليون و200 ألف طن في عموم البلاد. ولم يصل إنتاج محافظة الحسكة من القمح في الموسم الفائت إلى نحو 500 ألف طن، بينما وصل في بعض السنوات التي أعقبت الثورة التي بدأت عام 2011 إلى نحو 800 ألف طن. ولعبت العديد من العوامل أدوارا في تراجع الإنتاج في العاصمة الزراعية لسورية والتي كانت قبل سنوات سلّة الغذاء الرئيسية في سورية. ووفقَ المهندس الزراعي هاشم ملا أحمد الموجود في الحسكة، فإن «التغيّر المناخي وانحباس المطر أو ندرته وعدم توزيع القمح على الدورة الإنتاجية أسباب رئيسية لتراجع القمح في محافظة الحسكة».

وأشار في حديث مع «العربي الجديد» إلى أسباب أخرى «لعل أهمها عدم توفير مدخلات العمل الزراعي بشكل جيد، من بذور ومحروقات للري وأسمدة ومبيدات، والآليات الزراعية»، مضيفا: هناك عزوف من قبل الفلاحين عن زراعة محصول القمح لكون مخاطر كثيرة تحيط بها، ومنها الحرائق التي تتكرر في كل موسم وسوء الأوضاع الأمنية، فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتدني أسعار الشراء التي لا تتناسب مع هذه التكاليف. وكانت الإدارة الذاتية حددت شراء كيلو القمح بـ 2200 ليرة سورية (نحو نصف دولار أميركي)، ويتفاوت هذا السعر حسب جودة المنتج، لجهة نقاوته، وخلوه من الشوائب.

وحسب وزارة الزراعة في حكومة النظام، فإن إنتاج القمح في محافظة الحسكة «اختلف من منطقة إلى أخرى طبقاً لريّ المياه ومعدل هطول الأمطار وإن كان الفلاح قد استخدم السماد أو لا»، مشيرة إلى أن منطقتي عامودا والدرباسية سجلتا أعلى إنتاج في الموسم الحالي قارب 300 كيلوغرام للدونم الواحد ومناطق ريف الحسكة والقامشلي وتل براك نحو 250 كيلوغراما ومناطق الريف الجنوبي والشرقي نحو 190 كيلوغراما للدونم الواحد. من جهته، أوضح الخبير الزراعي إبراهيم مسلم، في حديث مع «العربي الجديد» أن تراجع إنتاج القمح في محافظة الحسكة مرده إلى «الظروف الأمنية السيئة نتيجة الحروب التي يشهدها الشمال الشرقي من سورية بين قوات سورية الديمقراطية (قسد) والفصائل الموالية لتركيا»، مضيفا: الأوضاع المعيشية الصعبة تؤدي إلى امتناع الفلاحين عن زراعة القمح نتيجة ارتفاع التكاليف. وبيّن مسلم، وهو من أبناء الشمال الشرقي من سورية أن «الظروف المناخية وموجة الجفاف وخروج الكثير من الآبار الأرتوازية عن الخدمة، أسباب أخرى لتراجع المساحات المزروعة، حيث خرجت الاف الهيكتارات المخصصة لزراعة القمح من الموسم، ومن ثم كان انخفاض الإنتاجية».

وتأتي الحسكة في المرتبة الثالثة بين المحافظات السورية لجهة المساحة، حيث تبلغ أكثر من 23 ألف كيلومتر مربع، وتتصل بحدود مع دولتين، هما العراق شرقاً وتركيا شمالاً. وتُزرع في محافظة الحسكة أغلب المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، مثل القطن والقمح والشعير والعدس وسواها. ولكن المحافظة الغنية بالثروات تعاني من أوضاع سياسية وعسكرية غير مستقرة، حيث تندلع اشتباكات بشكل شبه يومي بين فصائل المعارضة السورية وقوات «قسد»، في ريفها الشمالي الغربي في محيط بلدة رأس العين.

عزوف فلاحين عن زراعة القمح بسبب ارتفاع الكلفة (فرانس برس)

أخبار العرب

أزمة وقود تضرب محافظات عراقية

تشهد العاصمة بغداد وعدد من المحافظات العراقية، منذ عدة أيام، أزمة وقود حادة أدت إلى خلق ازدحام كبير أمام محطات الوقود، واضطر المواطنون للوقوف ساعات طويلة للتزود بمادة البنزين، فضلا عن إغلاق مئات المحطات أبوابها أمام الناس لعدم توفر مادة البنزين. ومن بين أكثر المناطق تأثرا بأزمة الوقود مناطق إقليم كردستان وينيوى وكركوك وديالى وصلاح الدين والعاصمة بغداد والأنبار وذي قار. وبالرغم من محاولة بعض المسؤولين نفي حدوث أزمة في الوقود أو التخفيف منها، إلا أن لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية في مجلس النواب العراقي كشفت النقاب عن حقيقة ما يحدث، وأقرت بوجود أزمة بنزين ناتجة عن زيادة الطلب وقلة عدد المحطات والإنتاج المحلي، بينما استنفرت وزارة النفط جميع طاقاتها وفرقها التفتيشية لمتابعة ومراقبة عمليات نقل وتجهيز الوقود للمحطات وألزمتها باستمرار عملها 24 ساعة في اليوم لتجهيز المركبات.

الإمارات تستعد لثاني إصدار من السندات

أعلنت وزارة المالية الإماراتية، عن عزمها طرح حزمة السندات السيادية ثنائية الشرائح والمقومة بالدولار الأميركي للاكتتاب. وستتضمن حزمة السندات شريحة متوسطة الأجل مدتها 10 أعوام، وشريحة سندات «فورموزا» ثنائية الإدراج مدتها 30 عاماً، بحسب بيان صحافي. ومن المزمع طرح شريحة الـ10 أعوام في سوق لندن للأوراق المالية وسوق ناسداك دبي، وشريحة سندات فورموزا لمدة 30 عاماً في كل من سوق لندن للأوراق المالية وسوق تايبيه وسوق ناسداك دبي. وفوضت وزارة المالية كلاً من بنك أبوظبي التجاري، و«بنك أوف أميركا سيكيوريتيز»، و«سيتي غروب غلوبال ماركتس»، وشركة «الإمارات دبي الوطني كابيتال»، وبنك أبوظبي الأول، وبنك «إتش إس بي سي»، و«جي بي مورجان سيكيوريتيز»، وبنك المشرق، و«ستاندرد تشارترد» مديرين مشتركين للاكتتاب. كما فوضت البنك التجاري والصناعي الصيني مديراً مساعداً للاكتتاب، وذلك بهدف تولي مسؤولية ترتيب جلسات الاكتتاب مع المستثمرين الدوليين.

تقارير عربية

مال وناس

أسر مغربية أمام خطر الاستدانة المفرطة وتآكل المدخرات

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تبدي المصارف المغربية نوعا من التشدد في الاستجابة لطلبات توفير القروض في الفترة الأخيرة، في سياق متسم بتواصل ارتفاع القروض الصعبة الاسترداد، في الوقت نفسه الذي ينتظر أن تتراجع مردودية الادخار. وتعتبر البنوك أن التشدد في الإقراض يجنبها متاعب، في حال عدم القدرة على السداد من قبل العملاء، حيث يعود تحديد المخاطر التي تشكلها القطاعات والأفراد.

مديونية مفرطة

يؤكد البنك المركزي على ضرورة تجنب الإفراط في الاستدانة من قبل الأفراد، لا سيما في ظل الأزمة الحالية التي مست العديد من الأسر الحاصلة على قروض، وتميل للاقتراض أكثر. ويرى البنك المركزي أنه لا يفترض في الشخص أن يتجاوز ما يخصصه لسداد القروض التي في ذمته 35 في المائة من إيرادات الأسرة، حيث عندما تتخطى ذلك السقف يدخل في الإفراط بالاستدانة، لا سيما في وضعية الأزمة. ويأتي تشدد المصارف في توزيع القروض في سياق متسم بارتفاع القروض الصعبة الاسترداد التي توجد في ذمه الأسر والشركات بنسبة 8,8 في المائة، بعدما كانت في حدود 8,6 في المائة، حسب بيانات رسمية.

ووصلت القروض الموجهة للأسر في إبريل/ نيسان الماضي، وفق بيانات البنك المركزي، إلى 37 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 3,4 في المائة، حيث تباطأت وتيرة النمو التي بلغت 4,1 في المائة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول. وتوزع تلك القروض بين تلك التي تهم الاستهلاك بحوالي 5,54 مليارات دولار، وقروض العقارات بحوالي 21,6 مليار دولار، وهي قروض تباطأ نموها من 4,5 في المائة في ديسمبر/ كانون الأول إلى 2,8 في المائة في إبريل، علما أن ذلك النمو كان في حدود 8,2 في المائة في يونيو/ حزيران من العام الماضي. ويتجلى، حسب بيانات بنك المغرب، أنه بينما تراجعت القروض التي توجد بذمة الشركات من 11,9 في المائة إلى 11,7 في المائة بين ديسمبر وإبريل، استقرت تلك التي تعود للأسر في حدود 9,9 في المائة.

الأزمة حاكمة

يؤكد رئيس الجامعة المغربية لجمعيات المستهلك مديح وديع، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن اتجاه الأسر نحو الإمعان في الاقتراض يتعاظم في فترة الأزمة، حيث تسعى إلى تأمين إيرادات، خاصة في الجانب المتعلق بالاستهلاك. ويرى أن سعي الأسر لاقتراض وإعادة شراء الديون التي في ذمتها التي تجد صعوبة في الوفاء بها لدى المصارف، تجعلها تقع تحت ثقل مديونية كبيرة ناتجة عن الفوائد المرتفعة التي تؤديها على اعتبار أن المصارف تحتسب المخاطر التي يمثلها العميل على مستوى قدرته على السداد. وينبه وديع إلى خطورة الحال التي يقترض فيها الشخص من أجل سداد دين سابق، حيث يسقط في فخ الإفراط في الاستدانة، مشيرا إلى أنه يجب أن يكون المقترض واعيا بذلك، تفاديا لما يترتب عليه من مشاكل، رغم ضغط الحاجة. ويؤكد أنه يفترض في شركات القرض، خاصة ذات الصلة بالاستهلاك، ألا تشجع الأشخاص على الإمعان في الاستدانة، حيث يتوجب على تلك الشركات الحرص على الإحاطة بالبيانات التي توضح ما إذا كان الشخص قادرا على السداد.

تداعيات التضخم

ولا تنشغل الأسر فقط في الفترة الحالية بالصعوبات أمام الاقتراض، بل تهتم بمدخراتها في الظرفية الحالية، التي يمكن أن تتأثر بارتفاع مستوى التضخم.

وارتفع معدل التضخم حسب تقرير للمندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، إلى 5,9 في المائة في مايو/ أيار الماضي، مقارنة بما كان عليه في إبريل/ نيسان الماضي، مدفوعا بارتفاع أسعار المحروقات والزيوت واللحوم.

ويدفع معدل التضخم محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري إلى التأكيد على أنه لا يجب أن يرى المدخر تراجعا في مردودية مدخراته، التي قد تصبح سالبة، ما يزيد من خطر تحوله عن القنوات الرسمية، والبحث عن قنوات أخرى غير رسمية سعيا وراء المردودية أو المضاربة.

وداب البنك المركزي على تأكيد انشغاله بهذا البعد المتعلق بمدخرات الأسر، حيث يراقب خبراء البنك تطورها في سياق التضخم، ما قد يساهم في تحديد قرارات السياسة النقدية، خاصة تلك المتصلة بمعدل الفائدة الرئيسية في المستقبل.

صعوبة جذب الادخار

يتصور الخبير في القطاع المصرفي مصطفى ملغو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الجائحة والأزمة الحالية المرتبطة بالحرب الروسية على أوكرانيا وما أفضت إليه من تأثير على مالية الأسر، ساهمتا في الصعوبات التي تجدها الأسر في الوفاء بما في ذمتها تجاه المصارف.

وكانت 84,7 في المائة من الأسر المغربية قد عبرت، في بحث للمندوبية السامية للتخطيط، عن عدم قدرتها على الادخار على مدى العام الحالي، مقابل 15,2 في المائة تؤكد إمكانية ذلك. وعمد البنك المركزي إلى الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسية في حدود 1,5 في المائة، إلا أن ملغو يتصور أن المصارف قد لا تعكس بطريقة تلقائية ذلك السعر المنخفض على العملاء، فهي تحرص على توسيع هوامش مردوديتها عبر العمولات التي تفرضها على العملاء.

رئيس جمعيات المستهلك: تعاظم الاقتراض في فترة الأزمة

معدل التضخم ارتفع إلى 5,9% في مايو الماضي (جلال مرشدي/الأناضول)

شروط لإقراض تونس

قال صندوق النقد الدولي، في بيان لمدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى جهاد أزعور، إنّ الصندوق مستعد لبدء المفاوضات مع تونس، خلال الأسابيع المقبلة، على أساس برنامج إصلاحي تلتف حوله جميع الأطراف المعنية.

وأكد البيان، الذي نشر أول من أمس على الموقع الرسمي للصندوق، أنه «يرحب ببرنامج الإصلاح الحكومي الذي تم الإعلان عنه أخيراً». وقال الصندوق في بيانه إنّه «يتعين أن تتصدى تونس على نحو عاجل للاختلالات في ماليتها العامة من خلال زيادة العدالة الضريبية، وإحلال التحويلات الموجهة إلى الفقراء محل نظام الدعم المعمم، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي».

تعاون اقتصادي

فرص بين تركيا والسعودية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تفيد الأدبيات الرسمية في كل من الرياض وأنقرة بأن زيارة ولي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان إلى أنقرة ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، جاءت لتعزّز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في العديد من المجالات. وأكد البيان المشترك على بحث سبل تطوير وتنويع التجارة البينية، وتذليل أي صعوبات في هذا الشأن، وتكثيف التواصل بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الفرص الاستثمارية، بالإضافة إلى زيادة التبادل السياحي بين الجانبين.

يؤكد المحلل التركي سمير صالحة أن هناك اتفاقات سابقة موقعة تصل لدرجة الشراكة، سواء بقطاع السياحة أو التبادل التجاري والاستثمار، لكن القطيعة منذ عام 2018، عطلت أو أعاقت تطبيق تلك الاتفاقات، فجاءت زيارة الرئيس أردوغان ومن ثم زيارة ولي عهد المملكة، لتأكيد إزالة تلك القطيعة، وعودة العمل بالاتفاقات السابقة وتفعيلها وزيادتها، مشيراً إلى وجود جملة «حسب الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدين» بعد كل فقرة بالبيان المشترك. وفي حين لا ينفي صالحة أثر ودور التنسيق العام خلال الزيارتين، فإنه يؤكد لـ«العربي الجديد»، أن الاقتصاد بمقدمة أولويات البلدين، بل كان له النصيب الأكبر بالمباحثات والاتفاقات «أو التأكيد على تنفيذ الاتفاقات»، فرأينا، على سبيل المثال، لقاء اقتصاديين ورجال أعمال من كلا البلدين، بالتزامن مع زيارة ولي العهد السعودي، لوضع الأطر لدفع العلاقات الاقتصادية بعد التراجع الذي شهدته خلال الأعوام الأخيرة.

وبحث اقتصاديون أتراك وسعوديون في العاصمة أنقرة، بحضور رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي نائل أولباك، ووكيل وزير الاستثمار السعودي بدر البدر، سبل التعاون بين البلدين في مجال الاستثمار والتجارة وزيادة حركة انسياب الصادرات والسياحة. وقال أولباك إن هدف الاجتماع إعادة الزخم للعلاقات التجارية القائمة بين تركيا والسعودية والذي تراجع في الفترة الأخيرة، وأن «الرئيس التركي وولي العهد السعودي سيفسحان المجال أمام عالم الأعمال في كلا البلدين من خلال القرارات السياسية التي سيتخذانها».

بدوره، قال رئيس مجلس الأعمال التركي-السعودي فاتح غورصوي إن الصادرات التركية إلى السعودية بلغت ذروتها عام 2015 ووصلت إلى 5 مليارات دولار، لكنها تراجعت إلى 4,2 مليارات دولار عام 2020، وبنسبة 92 في المئة العام الماضي، في حين زادت الواردات من المملكة 79 في المئة.

في المقابل، لا يرى المحلل التركي بأكير أتاكجان أن «للاقتصاد أهمية تذكر» على جدول زيارة ولي عهد السعودية التي اختتمها ليل الأربعاء لأنقرة، بل جاء البيان المشترك «عاماً» تتخلله الأماني والدعوات، من دون أن نرى توقيعاً لاتفاقات حقيقية. ويشير أتاكجان في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن زيارة بن سلمان ركزت على التنسيق أو البحث لإيجاد تحالفات بالمنطقة، لمواجهة التبدلات العالمية وما سماه «النظام العالمي الجديد»، معتبراً أن موقف السعودية، أكبر الدول الخليجية ونظراً لما لها من اعتبار إسلامي، مهم بالنسبة لتركيا، كما أن تركيا تهم السعودية ومنطقة الخليج، خاصة قبل زيارة الرئيس الأميركي المرتقبة إلى المنطقة. ويلفت المحلل التركي إلى أن تصريحات أردوغان، بعد عودته من زيارة الرياض الشهر الماضي، «لم تأت على ذكر توقيع اتفاقات جديدة» بل شدّد بعد وصفه الزيارة بالناجحة على «استعادة الزخم بالتجارة وإزالة العقبات الجمركية وتشجيع الاستثمارات، ودعم المشاريع التي يتولاها المقاولون الأتراك بالمملكة». ويضيف أتاكجان: اليوم حين نقرأ البيان المشترك، لا نرى توقيع اتفاقات، بل جرت مباحثات حول دفع جديد للعلاقات الاقتصادية جراء التقارب وتبادل الزيارات.

وجاء بالبيان الختامي المشترك بعد زيارة ولي عهد السعودية لتركيا أنه «جرى خلال المباحثات استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين من مختلف الجوانب» والتأكيد باقوى صورة على عزم البلدين المشترك على تعزيز التعاون في العلاقات الثنائية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية.

وأشار البيان إلى نقاش الجانبين «سبل تطوير وتنويع التجارة البينية، وتسهيل التبادل التجاري وتذليل أي صعوبات في هذا الشأن، وتكثيف التواصل بين القطاعين العام والخاص لبحث الفرص الاستثمارية وترجمتها إلى شراكات ملموسة في شتى المجالات»، كما تطلع الجانبان للتعاون في مجالات الطاقة. وقال البيان: اتفق الطرفان حول تطوير شراكات إنتاجية واستثمارية في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية والمدن الذكية. وحول السياحة، بعدما الغت السعودية قبل أيام حظر زيارة مواطنيها إلى تركيا، أكد البيان المشترك على أهمية التعاون في المجال السياحي وتنمية الحركة السياحية بين البلدين.

أخبار العالم

إيران في المرتبة الـ22 عالمياً بالتجارة البحرية

أعلن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن إيران تحتل المرتبة الـ22 عالميا في التجارة البحرية وحجم أسطولها البحري، وكشف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير حول حالة صناعة النقل البحري العالمية، عن العدد الإجمالي للسفن التجارية، بما في ذلك الناقلات وسفن الحاويات في نهاية عام 2021، مشيراً إلى أنها بلغت 99 ألفا و800 مركبة. وفي جزء آخر من تقريره، أعلن الأونكتاد أن العدد الإجمالي للسفن الإيرانية يبلغ 254 سفينة. وفي عام 2021، تمت إضافة 8 سفن جديدة إلى أسطول التجارة البحرية الإيرانية. وزادت سعة الشحن لأسطول الشحن الإيراني في عام 2021 بنحو 5,5% وقد بلغ 19 مليوناً و251 ألف طن. وتظهر مقارنة إيران بالدول الأخرى أنها تحتل المرتبة الـ22 في العالم من حيث سعة الشحن البحري.

منتجع «بكين يونيفرسال» يستأنف عمله

أعلن منتجع «بكين يونيفرسال» في الصين أنه سيعيد فتح أبوابه للجمهور غداً السبت، حيث تنحسر الموجة الأخيرة لعودة ظهور كوفيد-19 بالمدينة. ويحتضن المنتجع الذي تم افتتاحه في سبتمبر/ أيلول عام 2021، منتزه بكين ستوديوز يونيفرسال، ومنطقة بكين سيتي ووك يونيفرسال، إلى جانب فندقين. وقال المنتجع إنه من المتوقع إعادة فتح سيتي ووك وفندق واحد اليوم الجمعة، قبل يوم واحد من إعادة فتح المتنزه الترفيهي. وسيقوم المتنزه بتعديل أوقات عمله وتعليق جزء من خدماته في المرحلة الأولية من استئناف التشغيل. وتم استئناف البيع المسبق لتذاكر المتنزه ومنتجات الفنادق أمس الخميس، مع تحديد سقف للحجوزات. وأعلنت لجنة الصحة لبلدية بكين أمس عن تسجيل ثلاث إصابات مؤكدة جديدة محلية العدوى بكوفيد-19، أول من أمس.

مال وسياسة

تسعى قمة السبع التي تضم الدول الغنية التي ستعقد خلال عطلة الأسبوع في ألمانيا لمعالجة الأزمات التي نشأت بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا، وكذلك معالجة الخلل الذي أدى إلى فشل العقوبات الاقتصادية لتحقيق أهداف وقف الحرب

تحديات قمة السبع

تزايد أزمات الطاقة والغذاء... وشكوك حول جدوى العقوبات ضد موسكو

للحدث ـ **موسى مهدي**

تواجه مجموعة السبع الصناعية الكبرى التي تعقد قمتها في مدينة ما الألمانية في عطلة الأسبوع الجاري مجموعة كبيرة من التحديات وسط التقدم الملحوظ للقوات الروسية في أوكرانيا، وفشل العقوبات الاقتصادية الغربية على موسكو في تحقيق أهدافها، وأخطار الحفاظ على «النظام العالمي» الذي تهيمن عليه واشنطن وحلفاؤها في أوروبا وسط تزايد التحالف بين موسكو وبكين ومخاوف خسارة المعركة مع روسيا في أوكرانيا.

وحسب فرانس برس، أعلن مسؤول كبير في البيت الأبيض الأربعاء، أنّ المجموعة ستقدّم في قمّتها المرتقبة «مجموعة مقترحات ملموسة لزيادة الضغط على روسيا ولإظهار دعمنا الجماعي لأوكرانيا». ولفت المسؤول إلى أنّ ملفّ موارد الطاقة التي ارتفعت أسعارها بقوة في العالم باسره سيكون «في صلب المحادثات» التي سيجريها قادة الدول السبع في القمة. ونفّذت القوى الغربية منذ بداية الغزو الروسي على أوكرانيا عقوبات شاملة وشرسة على موسكو، شملت التمويل والطاقة والصادرات والواردات والسفر الجوي والشخصيات القريبة من الرئيس فلاديمير بوتين والكرملين. وكانت تلك القوى تعول على هذه العقوبات وتأمل في تحقيق هدفين منها، وهما، تجفيف منابع تمويل الآلة العسكرية الروسية وبالتالي إجبار الحكومة الروسية على التراجع عن الحرب والانسحاب العسكري من أوكرانيا. أما الهدف الثاني فهو، إثارة غضب شعبي عارم ضد بوتين على أمل أن يؤدي الغضب إلى ثورة شعبية تقود إلى تغيير نظام الحكم في روسيا. ولكن هذه العقوبات الاقتصادية الغربية فشلت حتى الآن في تحقيق أهدافها لعدة أسباب.

على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فإن نظام الحكم الأوتوقراطي في روسيا الذي يعتمد على شخصية الرئيس في صنع القرار السياسي والاقتصادي وبناء استراتيجيات الدولة، كما أوضح الفيلسوف الروسي الكسندر دوغين القريب من بوتين في أكثر من لقاء، قللا من أهمية الاحتجاجات الشعبية ضده، كما أن بوتين يعتقد بقوة أنه يبني المجد الروسي لبلاده التي ظلمت في الماضي ويسترد حقوقا سلبها الغرب من بلاده وبالتالي يفترض ذلك التضحية من الشعب. ثانياً، فإن طبيعة مكونات الاقتصاد الروسي الذي تعتمد عبه موسكو في الإنفاق يعتمد على صادرات الطاقة والغذاء والمعادن، وهي سلع استراتيجية للاقتصاد العالمي لا يمكن الاستغناء عنها، ما أدى إلى استخدام بوتين للعقوبات كأسلحة في معركة احتلال أوكرانيا ضد القوى الغربية بدلاً من أن تكون أسلحة ضده. في هذا الصدد، يرى تحليل في مركز «أتلانتيك كاونسل» الأميركي، كتبه كل من الخبير أندرياس أسلند والخبيرة ماريا سينغوفيا، أن «بوتين تمكن من إحكام قبضته على الشركات الروسية الرئيسية في قطاع الطاقة والزراعة والمعادن التي يعتمد عليها التمويل والإنفاق الحكومي». ويشير التحليل إلى «بوتين عين المقربين منه في إدارات هذه الشركات، وبالتالي أصبح الاقتصاد الروسي طوع رغباته ويخدم تعزيز سلطته وأهدافه الجيوسياسية».

حوافز الغاز بالمانيا

قالت وزارة الاقتصاد الالمانية في بيان الخميس انه بموجب خطة الحوافز التي تبدأ هذا الصيف، يمكن للمستهلكين والموردين الرئيسيين عرض الفائض من الغاز عن المستخدم في مزاد، وسيتقاضون الاموال مقابل الوقود الذي يوفرونه. ويأتي ذلك في الوقت الذي تتسابق فيه المانيا لتوفير الغاز بعد ان خفضت روسيا الامدادات في خط «نورد ستريم» بأكثر من النصف، وقالت الوزارة ان البلاد تهدف الى ملء مواقع التخزين بنسبة 90% بحلول نوفمبر/ تشرين الثاني من نحو 58% الآن.

اولاف شولاز يواجه تحديات العقوبات الغربية على أوروبا (Getty)

موسكو تستخدم العقوبات بفعالية لكسب الحرب في أوكرانيا

أما العامل الثاني فهو اعتماد بوتين على التحالف مع الرئيس الصيني شي جين بينغ الذي يقود ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقادر على امتصاص كل ما يحظره الغرب من السلع الاستراتيجية، ولدى الصين طموحات متوافقة مع موسكو في بناء «نظام عالمي» بديلاً للنظام العالمي القائم على واشنطن. وبالتالي فإن ما يحظره الغرب من صادرات روسية تستوردها الشركات الصينية وشركات دول تواجه صعوبات اقتصادية مثل الهند. وتتمثل أزمة العقوبات الغربية على الطاقة الغربية في عدم وجود بدائل كافية لتعويض الأسواق العالمية والأوروبية تحديداً عن النفط والغاز المستورد من روسيا، كما أن أسعار الطاقة المرتفعة ضاعفت من موارد موسكو المالية، وذلك إضافة إلى الحيل التي تستخدمها الشركات الروسية في تسويق خاماتها. وحسب تقرير شركة «كيبلر» الأميركية التي تراقب حركة الناقلات النفطية، فإن روسيا استخدمت حاجة الدول للطاقة الرخيصة، في وقت تقل فيه الإمدادات ومنحت حسومات سعرية على خاماتها للمستهلكين في آسيا، وبالتالي كسر عقوبات الطاقة الغربية التي نفذتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا على شركاتها. ويشير تقرير كيبلر إلى أن الشركات الروسية منحت حسومات كبيرة على خام الأورال، وهو خام القياس الرئيسي للنفط الروسي، لكسب زبائن وتعويض خسائرها في مبيعات الأسواق الغربية، حيث بلغت الحسومات الروسية في المتوسط 37 دولاراً لبرميل الأورال مقارنة بسعر برنت. ولكن الشركة الأميركية تقول إن الحسومات انخفضت إلى 34 دولاراً يوم الاثنين الماضي.

وبالتالي فإن هذه الحسومات جذبت المشترين من الهند والصين لشراء النفط الروسي ودعمت الحكومة الروسية تجار النفط الآسيويين عبر شركات تأمين في روسيا ومشتركة لنقل شحنات النفط الروسي وتفادي العقوبات الغربية. وتشير بيانات كيبلر إلى أن الشركات الهندية رفعت وارداتها من الخامات البترولية الروسية إلى مليون برميل يومياً، وهو ما يعني زيادة بنحو 25 ضعفاً مقارنة بمشترياتها في قبل الحرب البالغة 30 ألف برميل يومياً.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

رؤية

الغاز الجزائري... ورقة ضغط غير مستغلّة

سهام معط الله

منذ الغزو الروسي لأوكرانيا يوم 24 فبراير/ شباط الماضي، ازداد تومُّج الغاز الجزائري في ظلّ البحث عن البدائل الكفيلة بسدّ النقص الحادّ في إمدادات الغاز الطبيعي في حال قطعها من جانب روسيا، لكن الجزائر لم تصل بعد إلى الاستخدام الأمثل لهذه الشروة الطبيعية كورقة ضغط في مفاوضاتها مع الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، وحتى مع روسيا لانتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب والتنازلات السياسية والاقتصادية لصالحها. تتسابق إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية على الاستحواذ على نسبة معتبرة من الغاز الجزائري من جهة، وتسعى موسكو إلى إخراج الجزائر من منطقة الحياد ودفعها أكثر نحو موقف الانحياز الواضح والعلني للجانب الروسي في الحرب الدائرة الآن من جهة أخرى، بينما تقف الجزائر في حيرة من أمرها، لا هي قادرة على المخاطرة بتحالفها التقليدي مع روسيا لا سيَّما في ظلّ العزلة التي تعيشها منذ فترة، ولا هي قادرة على التراجع عن تعهُّداتها السابقة بضخّ المزيد من الغاز إلى الدول الأوروبية نظراً لحاجتها الماسّة إلى عائدات إضافية، وكذا النأي بنفسها عن الدخول في خصام مع الدول الغربية التي لا تصفح.

وفقاً لتقرير المفوضية الأوروبية الصادر في 20 إبريل/ نيسان 2022 تحت عنوان «في بؤرة الاهتمام: تقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الوقود الأحفوري المستورد» لبّت الجزائر حوالي 12,6 بالمائة من احتياجات الغاز الأوروبية في الأشهر الأولى من عام 2022، وتعتبر ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي لأوروبا منذ سنوات عديدة، إذ تستورد إسبانيا ما بين 8,5 إلى 10 مليارات متر مكعّب من الغاز الجزائري عبر الأنبوب البحري الذي يمرّ من مدينة بني صاف الجزائرية إلى المريا الإسبانية، كما تستورد إيطاليا 21 مليار متر مكعّب من الغاز الجزائري، أي حوالي 28 بالمائة من إجمالي استهلاكها من الغاز الطبيعي، وهي نسبة تكاد تكون متقاربة مع حجم الإمدادات الروسية لها والبالغة 29 مليار متر مكعّب، في المقابل، تعتبر الجزائر حليفاً عسكرياً وشريكاً تجارياً لروسيا، وسبق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن مسح ديوناً سيادية للجزائر بقيمة 4,7 مليارات دولار بموجب اتفاق الشراكة الاستراتيجية المُوقَّع عام 2001، وأبرمت الجزائر مقابل ذلك صفقة جديدة لشراء أسلحة وطائرات حربية روسية بقيمة 3,5 مليارات دولار. وبحسب قاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام The SIPRI Arms Transfers Database، اشترت الجزائر 73 بالمائة من أسلحتها من موسكو عام 2020، حيث تعتبر روسيا الملاذ الأوّل للجزائر عندما يتعلّق الأمر بالأسلحة والمعدّات العسكرية. كما اعتبرت الجزائر الشريك التجاري الخامس عشر لروسيا بصادراتها التي بلغت 6,683 مليارات دولار، بينما استوردت من روسيا ما قيمته 12,13 مليار دولار في عام 2020 بحسب إحصاءات وجهة التجارة لصندوق النقد الدولي (DOTS)، وهكذا استفادت روسيا من ميزان تجاري إيجابي معها يقارب الـ 6 مليارات دولار والذي بدوره جعل الجزائر أوّل وجهة تصدير أفريقية لروسيا.

بالإضافة إلى كلّ ما سبق، تواجه الجزائر مشاكل أمنية على حدودها مع دول الجوار مثل نزاع الصحراء الغربية، والصراع الليبي، والتدخُّل الفرنسي في مالي وخطر التوغُّلات الإرهابية، وبالتالي فهي تحتاج إلى دعم مستدام من القوى الغربية وروسيا، كما أنّها بحاجة ماسّة، وبشكل أكبر من أي وقت مضى، إلى مساعدة تلك الدول في مجالات التصنيع والتدريب ونقل التكنولوجيا، وها هي الحرب الروسية الأوكرانية تمنحها فرصة غير مسبوقة لتقدير القيمة الحقيقية لثروة الغاز التي تمتلكها واستخدامها على نحو فعّال بما يعود بالنفع عليها وعلى شعبها، وجدير بالذكر أنّ اليقظة والحذر مطلوبان في هذه المرحلة بالذات لإسقاط رهانات الدول الغربية التي ترغب دوماً في انتزاع سلسلة لا متناهية من التنازلات.

ينبغي على الجزائر أن تستغلّ هذه الفرصة السانحة أبعد استغلال لإقناع الدول المتعطّشة لغازها ووقودها الأزرق بضخّ استثمارات ضخمة في بنيتها التحتية المهترئة، وتقديم الدعم اللازم بغرض صيانتها، وتوسيع طاقتها الإنتاجية، وتكثيف عمليات الاستكشاف والتطوير من أجل الوفاء بالتزامات التصدير المستقبلية، ومواكبة تنامي الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي الذي ارتفع بنحو 10 بالمائة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018، والذي من المُتوقَّع أن ينمو بنسبة 50 بالمائة إضافية بحلول عام 2028 بحسب «أوكسفورد إينرجي» (Oxford Energy). لم تحرز الجزائر أيّ تقدُّم في تلبية بعض الاحتياجات المحلية باستخدام الطاقة المتجدّدة من أجل إتاحة المزيد من الغاز للتصدير، ولم تستثمر بشكل كافٍ في مشاريع الطاقة البديلة، ولا تزال معتمدة بشكل تامّ على قطاع النفط والغاز الذي لا يزال بدوره مُربحاً إلى حدٍّ يصعب فيه على الصناعات الأخرى الدخول في المنافسة، وللدول الأوروبية الكثير لتقدّمه للجزائر في مجال الطاقات المتجدّدة.

هذا عدا قضايا الفساد المرتبطة بصفقات أبرمتها شركة النفط الجزائرية «سوناطراك»، حيث ينبغي على الحكومة أن تضرب بيدٍ من حديد كل رؤوس الفساد، التي أينعت وحان قطافها، إذا أرادت أن تؤتي الاستثمارات المستقبلية في قطاع النفط والغاز ثمارها، فقد أعلن المدير التنفيذي لشركة «سوناطراك» توفيق حكار عن برنامج استثماري طموح بقيمة 40 مليار دولار لاستكشاف وإنتاج وتكرير النفط والتنقيب عن الغاز واستخراجه خلال السنوات الخمس المقبلة. خلاصة القول، إذا لم تجد الجزائر ما تكسبه من أزمة الغاز في أوروبا سيكون هناك الكثير ممّا يمكن أن تخسره بعد تضييع الفرصة النادرة التي أتيحت لها في ظلّ إرهاصات المشهد العالمي الجديد، وربّما لن تجد البلاد مثل هذه الفرصة السانحة لجذب المزيد من الاستثمارات والمهارات الأوروبية لقطاع الغاز، خاصة أنّ الدول الأوروبية ترغب في استيراد كميات أكبر من الغاز الجزائري لكنّها تنبذ فكرة تعزيز وتحديث قطاع الغاز الجزائري ومضاعفة إنتاجيته، حيث سيؤدّي ذلك من وجهة نظرها إلى تحويل الجزائر إلى روسيا جديدة قوية وذات نفوذ أكبر في شمال أفريقيا. وعلى الجزائر أن تدرك حقيقة أنّ الدول الأوروبية لا تريد سوى كسب المزيد من الوقت إلى أن يحين أوان التخلّص من الوقود الأحفوري.

فوضى المواصلات تضرب لندن في اليوم الثاني للإضراب

ضربت الفوضى الطرقات والشوارع الرئيسية بالعاصمة لندن في اليوم الثاني للإضراب الذي سيستمر ليوم السبت

للحدث ـ **العربي الجديد**

شهدت العاصمة البريطانية لندن في اليوم الثاني لإضراب عمال السكك الحديدية وقطارات الأنفاق، اختناقاً بالحركة في معظم الطرقات الرئيسية بسبب ازدحام الشوارع بالسيارات، وزيادة الطلب على سيارات الأجرة من قبل الموظفين في حي المال البريطاني وكبار الموظفين الذين حاولوا الوصول إلى أماكن عملهم في الفترة الصباحية، كما شهدت الباصات ازدحاما غير مسبوق في منطقة وسط وغربي لندن حيث اكتظت المحطات بالمواطنين. وحسب تقرير نشرته صحيفة «ذا غارديان» فإن الاختناق في الحركة المرورية بشوارع لندن الرئيسية ارتفع بنسبة 83%، كما ارتفع بنسبة 66% في مدينة مانشستر شمالي إنكلترا وبنسب متفاوتة في مدن بريطانية الأخرى. ويذكر أن إضراب عمال السكك الحديدية وقطارات الأنفاق بدأ يوم الثلاثاء ويستمر لثلاثة أيام حتى بعد غد السبت، وكان يوم أمس الخميس اليوم الثاني للإضراب. ويطالب العمال بزيادة الأجور إلى مستويات أعلى من معدل التضخم في بريطانيا الذي ارتفع إلى أعلى مستوياته في 40 عاماً. ولكن الشركات المشغلة للقطارات تعرض عليهم زيادات لا تتعدى 3% فقط.

وحسب بيانات مكتب الإحصاء البريطاني في لندن التي نشرت يوم الأربعاء، بلغ معدل التضخم في بريطانيا نسبة 9,1%، وتشير توقعات خبراء أن يرتفع المعدل إلى 10% بنهاية العام الجاري. وفي المقابل فإن الأجور في بريطانيا ارتفعت بمعدل 4,8% فقط خلال الربع الأول من العام الجاري، وهو ما يعني من حيث القيمة الحقيقية بعد حسم معدل التضخم، أن الأجور انخفضت بنسبة 4,3%. من جانبه وصف رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون الذي يزور دولة رواندا الأفريقية حالياً إضراب عمال السكك الحديدي بأنه «لم يكن ضرورياً»، وكان يمكن حل الخلاف مع الشركات المشغلة للقطارات عبر الحوار. كما أكد جونسون على أهمية إجراء إصلاحات على نظام السكك الحديدية.

وحسب ما نقلت صحيفة «ذا غارديان» عنه أمس الخميس، قال إن «حكومته استثمرت في خطوط السكك الحديدية أكثر من أية حكومة أخرى خلال الخمسين عاماً الماضية». وأضاف «لكي نضمن مستقبلاً أفضل لعمال السكك الحديدية وعائلاتهم علينا أن نجري عمليات إصلاح معقولة في نظام المواصلات مثل عروض التذاكر».

وقال جونسون «قمت بذلك عندما كنت عمدة لبلدية لندن»، وأشار إلى أن الإضراب «فكرة سيئة» وأن «نرونات الاتحادات العمالية يرغبون فيه أكثر من العمال الذين ينتمون لنقاباتهم إلى ذلك قال اتحاد العمال بقطارات الشمال في إنكلترا واسكتلندا في بيان أمس إنهم يخططون لإجراء استفتاء على إضراب للمطالبة بزيادة الأجور، وإن الاستفتاء على الإضراب سيبدأ في يوم 29 يونيو/ حزيران الجاري ويستمر حتى 27 يوليو/ تموز المقبل. وهو ما يعني أن أي إضراب جديد لن ينفذ قبل نهاية الشهر المقبل. وكانت نقابة السكك الحديدية والبحرية والنقل قد دعت 13 شركة تشغيل قطارات مملوكة للقطاع الخاص وشركة السكك الحديدية الوطنية المملوكة للحكومة، إلى الإضراب خلال الشهر الماضي مطالبة بزيادات في الأجور. وانتهت المفاوضات بين ممثلي النقابات والشركات إلى طريق مسدود، وذلك وفقاً لوكالة أسوشييتد برس. واتهمت النقابة حكومة المحافظين البريطانية بإفشال المفاوضات. وذكرت أن الحكومة تمنع الشركات المشغلة لخطوط السكك الحديدية من زيادة الأجور عن نسبة الثلاثة بالمائة المطروحة على الطاولة.

من جانبه قال مايك لينش، أمين عام النقابة الوطنية لعمال السكك الحديدية، لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي): «سنواصل الحديث مع الشركات بشأن كل ما طرح على الطاولة، وسنراجع ذلك لنرى متى سنحتاج إلى مرحلة جديدة من الإجراءات العمالية، أو ما إذا كنا سنحتاج لذلك». وأضاف: «لكن إذا لم نتوصل إلى تسوية من المرجح بشدة أن تكون هناك إجراءات جديدة».

وعلى الرغم من استمرار المحادثات، تحدد بالفعل يوم السبت للإضراب لليوم الثالث، وتتجه قطاعات أخرى كذلك لتنظيم تحركات عمالية فيما يطلق عليه رؤساء النقابات «صيف الغضب».

وانتقدت الحكومة الإضرابات، ووصفتها بأنها تؤدي إلى «نتائج عكسية، وتضر بدرجة أكبر أصحاب الدخول المنخفضة الذين يعتمدون على المواصلات العامة ولا يمكنهم الوصول لأعمالهم».

النقابات تطالب بزيادة أعلى من 3% بسبب غلاء المعيشة

مشاهد الزحام بأحدى المحطات في لندن (Getty)

بريطانيا تحذر من مجاعة

القرة - **العربي الجديد**

حذرت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس من حدوث مجاعة في حال عدم إخراج الحبوب من موانئ أوكرانيا. وجاء ذلك خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيرها التركي مولود جاووش أوغلو، الخميس، في العاصمة أنقرة. وأعربت تراس عن شكرها لنظيرها التركي على جهود بلاده الرامية إلى إرساء السلام في أوكرانيا. وتطرقت في هذا الإطار إلى أزمة إخراج الحبوب من أوكرانيا، قائلة: «إذا لم تُحل هذه المشكلة وتُخرج الحبوب من موانئ أوكرانيا، فسيؤدي ذلك إلى مجاعة». وتشهد إمدادات الحبوب من روسيا وأوكرانيا تذبذبا بسبب الحرب الدائرة، منذ 24 فبراير/ شباط ، بين البلدين اللذين يعدان من أكبر 6 مصدرين للحبوب عالمياً. وشرحت تراس أن الأزمة المتعلقة بالحبوب العالقة في أوكرانيا يجب حلها الشهر المقبل، وعرضت تقديم بريطانيا خبراتها للمساعدة في حل هذه المشكلة. وأضافت: «نحن واضحون تماما في أن أزمة الحبوب مسألة ملحة، وأنه يجب حلها الشهر المقبل، وإلا فقد نشهد عواقب وخيمة». وتابعت أنه «من الواضح جدا أنه تجب حماية الموانئ الأوكرانية، وأن يكون هناك ممر آمن للسفن التجارية. تعرض المملكة المتحدة خبراتها في جميع تلك الجوانب لضمان تنفيذ التدابير اللازمة لكي تغادر شحنات الحبوب بأمان، ولكن هذا سيتطلب جهدا دوليا». وقال وزير الخارجية التركي، الخميس، إن بلاده تتعامل بجدية مع الادعاءات بأن روسيا سرقت حبوبا أوكرانية، وإنها تحقق في هذه المزاعم. وفي المؤتمر المشترك مع وزيرة الخارجية البريطانية في أنقرة، قال جاووش أوغلو إن تركيا لن تسمح بجلب حبوب تسرقها روسيا أو أي دولة أخرى إلى تركيا. وتسبب الحصار البحري الروسي لموانئ أوكرانيا، باستخدام الطاقة المتجدّدة من أجل إتاحة المزيد من الغاز للتصدير، ولم تستثمر بشكل كافٍ في مشاريع الطاقة البديلة، ولا تزال معتمدة بشكل تامّ على قطاع النفط والغاز الذي لا يزال بدوره مُربحاً إلى حدٍّ يصعب فيه على الصناعات الأخرى الدخول في المنافسة، وللدول الأوروبية الكثير لتقدّمه للجزائر في مجال الطاقات المتجدّدة.

تركيا تتعامل مع ادعاءات سرقة روسيا حبوبا أوكرانية

وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس (آدم الثان/فرانس برس)